التكامل بين العمل اللائق والتنمية المستدامة في القانون الدولي

complementarity between decent work and sustainable development in the international law

د. بن زحاف فيصل

أستاذ محاضر قسم أ

كلية الحقوق، جامعة وهران2

bezahaf@ gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 **تاريخ القبول: 2021/05/25** **تاريخ النشر: 2021/06/05**

الملخص:

ترجع المقاربة القانونية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة في التسعينيات من القرن الماضي من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في 14 جوان 1992 الذي أشار ضمنيا على العلاقة بين المفهومين ثم إعلان منظمة العمل الدولية سنة 1999 المتعلق" بالعمل اللائق" ، واستطاعت هذه الإعلانات أن تضع روابط قانونية بين المفهومين وتؤسس لقواعد دولية من خلال إعادة صياغة جميع الصكوك الدولية ذات الصلة وفق هذه المقاربة لجعل المفهومين يكملان بعضهما البعض و يعملان على تحقيق غايات مشتركة.

الكلمات المفتاحية: العمل اللائق. التنمية المستدامة. البيئة،القانون الدولي. الأمم المتحدة

Abstract:

The legal approach between decent work and sustainable development in the nineties was traced back to the United Nations Conference on Environment and Development in 14 June 1992, which implicitly referred to the relationship between the two concepts and the ILO Declaration of 1999."Decent work," these declarations were able to establish legal links between the two concepts and establish international norms by reformulating all relevant international instruments along these lines to make the two concepts complement each other and work towards common ends.

Keywords: decent work; sustainable development; Environment; International law ; United Nations

المرسل: بن زحاف فيصل، **الإيميل:** bezahaf@gmail.com

مقدمة:

من أهم التحديات التي واجهها المجتمع الدولي في القرن 21 في مجال القانون الدولي الاجتماعي هما مسألتين: تحقيق التنمية المستدامة وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعية. وكشفت الصكوك الدولية ذات الصلة بأن التنمية المستدامة والعمل اللائق مفهومان مترابطان على نحو وثيق وينبغي معالجتهما في آن واحد وفق مقاربة قانونية تذلل الصعوبات التي تحول دون تحقيقهما على أرض الواقع.

ترجع المقاربة القانونية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة في التسعينيات من القرن الماضي من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي اعتمد إعلان ري دي جانيرو في 14 جوان 1992 و أشار هذا الإعلان ضمنيا على العلاقة بين المفهومين ثم إعلان منظمة العمل الدولية سنة 1999 المتعلق" بالعمل اللائق"، و إعلان جوهانسبورغ المعني بالبيئة والتنمية عام 2002، واستطاعت هذه الإعلانات أن تضع روابط قانونية بين المفهومين وتؤسس لقواعد دولية من خلال إعادة صياغة جميع الصكوك الدولية ذات الصلة وفق هذه المقاربة تجعل المفهومين يكملان بعضهما البعض، و يعملان على تحقيق غايات مشتركة بتوفير عمل لائق للرجال والنساء دون تمييز في بيئة صحية ملائمة وحماية اجتماعية مكفولة، وجعل العمل الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية المستدامة، و إعمال هذا القواعد على صعيد التشريعات الوطنية بوضع المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام أو الخاص أو العابرة للحدود أمام مسؤوليتها الاجتماعية في توفير عمل لائق لعمالها بما يحقق التنمية المستدامة.

توصل الصكوك الدولية الذات الصلة بالتنمية المستدامة والعمل اللائق إلى هذه المقاربة القانونية بين المفهومين دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 إلى اعتماد قرار مرفق بوضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[1] ، وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل تحقيق الرقي والازدهار للإنسانية جمعاء وتعزيز السلام العالمي والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع الذي أصبح يمثل أكبر تحدي يواجه العالم المعاصر وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وحددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في صلب القرار 17 هدفا لإنجاح خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] ومعظم هذه الأهداف تتعلق بتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الإجتماعي، البعد الاقتصادي وحماية البيئة. ومن ضمن هذه الأهداف اخترت الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق موضوعا للدراسة نظرا للقواسم المشتركة بين مفهومي العمل اللائق والتنمية المستدامة التي جعلتهما مفهومان متلازمان ووجهان لعملة واحدة مرتبطان قانونيا و وظيفيا يصعب الفصل بينهما، وخاصة عند دراسة المسائل المرتبطة بالتنمية الاجتماعية.

إن هذه العلاقة التكاملية بين المفهومين طرحت إشكالية تتعلق بتحديد مظاهر التكامل عندما يكون العمل اللائق وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ومظاهر التكامل عند تكون التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق العمل اللائق للجميع في المؤسسات. وكيف يمكن حلحلة الصعوبات التي تقف حائلا في تحقيقهما، ومن هو الأولى والأسهل تحقيقه التنمية المستدامة أو العمل اللائق؟

معالجة هذه الإشكالية يتم من خلال دراسة الصكوك الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة والعمل اللائق للوقوف على المقاربة القانونية بين المفهومين وتحديد مظاهر التكامل في الحالتين : - الحالة الأولى عندما يكون العمل اللائق آلية لتحقيق التنمية المستدامة.

- الحالة الثانية عندما تكون التنمية المستدامة آلية لتحقيق العمل اللائق.

وتتم هذه المعالجة كذلك بالتطرق للمقاربة القانونية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة على ضوء الصكوك الدولية ذات الصلة (أولا) وحالات التكامل بين المفهومين في الحالتين (ثانيا).

---

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 230، المؤرخ في 25 سبتمبر 2015 وثيقة رقم: A/Res/70/1، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2015.

[1]ذكرت هذه الأهداف على سبيل الحصر، وهي أهداف مرتبطة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وحماية البيئة لمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الأهداف ارجع إلى قرار الجمعية العامة،مرجع سابق،ص 18

أولا: المقاربة القانونية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة

تتم معالجة هذه المقاربة القانونية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة على مستويين:

المستوى الأول: المقاربة المفاهيمية وذلك بتحديد مفهوم كل مصطلح مع التركيز على المعنى المعياري لكل منهما من خلال تحديد معايير كل مصطلح وذلك للتمييز بينهما.

المستوى الثاني: تحديد مضامين المفهومين في الصكوك الدولية ذات الصلة.

1- المقاربة المفاهيمية للعمل اللائق والتنمية المستدامة

سنتطرق إلى التعريف كل من التنمية المستدامة والعمل اللائق ونركز على المعنى المعياري لكل منها وفقا لمبادئ القانون الدولي الواجبة التطبيق.

1-1التنمية المستدامة:

في الثمانينيات من القرن الماضي تنامى الوعي لدى الدول و الهيئات و المؤسسات و الأفراد بقضايا البيئية أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية يجمع بين الأبعاد الثلاثية للتنمية: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية وحماية البيئة الذي اصطلح عليه فيما بعد بتسميته بالتنمية المستدامة. برزت خطوطه الأولى في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ، وتم تبنيه كمصطلح بشكل رسمي في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند **(Rapport Brundtland)** سنة 1987[1].

وقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة ،إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات. فعرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها. أما مؤتمر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد بريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 عرفها في المبدأ الثالث " على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال

[1] Commission mondiale sur l'environnement et le développement, Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement: Notre avenir à tous, Doc. off. AG NU, 42 e sess., supp. nº 25, Doc. NU A/42/25 (1987) .

الحاضر والمستقبل[2]. وعرفها **Marie Claude SMOUTS** على أنها:"وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش".[1]

ويلاحظ من خلال هذه التعاريف أن للتنمية المستدامة معنى معياري تحدده المعايير التي تشكل البنيان القانوني للمفهوم وهي كما يلي :

- التنمية الاقتصادية ومرتبطة بضمان النمو الاقتصادي: الذي يحسن من الإطار المعيشي للمواطن ويضمن مستوى الراحة والرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا يجب يصله الجنوب أيضا وكذلك الأجيال المستقبلية.

- حماية البيئة ويتم من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل، ومكافحة التلوث البيئي.

- التنمية الاجتماعية وتتم من خلال توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها.

1-2- العمل اللائق:

يعرف العمل اللائق بأنه العمل المنتج الذي فيه الحقوق محمية والذي يدر دخلا مع توفير حماية اجتماعية كافية، وهو يعني أيضا العمل الكافي بمعنى أن تتوفر للجميع الإمكانية الوصول إلى فرص الدخل وهو يفتح الطريق أمام التنمية الاجتماعية[2]. وعرفته منظمة العمل الدولية أن العمل اللائق المقصود به توفير الفرص للجميع نساء ورجالا على عمل منتج يدر دخلا عادلا ويحقق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر ويكفل مستقبلا أفضل لتطوير الذات والاندماج الاجتماعي. وجاء هذا التعريف في الدورة 87 لمؤتمر العمل الدولي سنة 1999 ضمن تقرير قدمه المدير العام

[2] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009 ، ص 23

[1] Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p.4

[2] سعاد شليغم، العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر جويلية 2017، ص 389.

لمكتب العمل الدولي موسوم بالعمل اللائق. واعتمدت منظمة العمل الدولية هذا المفهوم في سياق إصلاح المنظمة التي كانت في مواجهة الاضطرابات التي ولدتها العولمة على عالم العمل، وكان الهدف هو وضع إطار عام للعمل المتظافر من أجل تحقيق الهدف المشترك الذي يصبو له العمل اللائق [1].
ويلاحظ على هذا التعريف أن منظمة العمل الدولية أعطت معنى معياري بتحديدها للمعايير التي يرتكز عليها العمل اللائق وهي كما يلي:

- التشغيل وتوفير مناصب العمل
- ضمان الحقوق الأساسية للعامل
- الضمان الاجتماعي
- الحوار الاجتماعي بين أرباب العمل وممثليهم في النقابات العمالية

2- بلورة العمل اللائق والتنمية المستدامة في القانون الدولي

2-1بلورة العمل اللائق في الصكوك الدولية

كانت النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد بكوبنهاغن من 06 إلى 12 مارس 1995 أولى الخطوات لبلورة العمل اللائق في القانون الدولي [2]، وإن كان التقرير لم يشر إلى العمل اللائق صراحة، ولكن عبر عنه ضمنيا في التوصيات التي قدمها للدول في إطار تحقيق العمالة الكاملة، وتعد هذه المسألة محورية وأساسية في القضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي[3].

و طالب المؤتمر من الدول تعزيز العمالة من خلال استيفاء معايير التشغيل المحددة في الصكوك الدولية ذات الصلة بمنظمة العمل الدولية وغيرها من الصكوك الدولية الأخرى بما في ذلك حظر عمل الأطفال، توفير الضمانات لكفالة حق التمتع بحرية التنظيم والتفاوض الاجتماعي

[1] Renée-Claude Drouin et Dominic Roux, «Droits fondamentaux au travail et «travail décent» pour tous: prolégomènes à la réalisation d'un commerce mondial équitable?» dans Geneviève Parent, dir., Production et consommation durables : de la gouvernance au consommateur-citoyen, Cowansville, Éditions Yvon Blais, 2008 aux pp. 195-222

[2] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن 6-12 مارس 1995، منشورات الأمم المتحدة 1996، ص5.

[3] تقرير لجنة التنمية الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي عن دورتها 38 بنييورك 8-18 فبراير و 14-و17 مارس وثيقة رقم: E/CN.5/2000/7 و E/2000/26 ، ص. 15

وحصول المرأة والرجل على أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية وعدم التمييز في مجال العمل، حرية تكوين الجمعيات، الحق في تكوين النقابات.

وتزامن مؤتمر كوبنهاغن مع انعقاد المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996 التي كانت فرصة سانحة لاتخاذ خطوة ثانية في بلورة العمل اللائق من خلال مطالبة المؤتمر من الدول باحترام معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليا ، ولكن رفضت المنظمة فكرة إدراج فقرة تخص المسائل الاجتماعية في ميثاق المنظمة لأن هذه المسائل هي من اختصاص منظمة العمل الدولية باعتبارها الهيئة المختصة بوضع معايير للعمل معترف بها دوليا والتصدي لها[1].

واستجابة لهذه الدعاوى إعتمدت منظمة العمل الدولية في الدورة 86 لمؤتمر العمل الدولي في عام 1998 إعلانا بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته[2]. وألزم هذا الإعلان جميع الدول الأعضاء في المنظمة حتى ولم تكن قد صادقت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة باحترام المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية للعامل التي تشكل موضوع الاتفاقيات وأن تعززها وتحققها بنية حسنة وفقا لما ينص عليه دستور المنظمة وحددها بأربعة حقوق أساسية التي شكلت فيما بعد المعايير العمل اللائق وهي كما يلي[3] :

(أ) الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛

(ب) القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛

(ج) القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛

(د) القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

[1] Organisation mondiale du commerce, Déclaration ministérielle de Singapour, Adoptée le 13 décembre 1996, Doc. off. OMC, 1996, OMC Doc. WT/MIN(96)/DEC/W au para. 4, en ligne : www.wto. org/french/thewto_f/minist_f/min96_f/wtodec_f.htm

[2] إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته المعتمد من مؤتمر العمل الدولي في دورته 86، جنيف في 18 جوان 1998، منشور على الرابط:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_547566.pdf

[3] المرجع نفسه ، ص5

و تعهدت منظمة العمل الدولية بمتابعة تنفيذ هذا الإعلان من خلال مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة لتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية المرسخة في دستور المنظمة و الإعلان بتقديم المعونة التقنية والخدمات الاستشارية لدفعا إلى التصديق على الاتفاقيات الأساسية وتطبيقها، وتشجيعها لتوفير مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

وقد مهد الإعلان الطريق للمدير العام للمكتب الدولي في الدورة 87 للمؤتمر الدولي للعمل في جوان 1999 بإصدار تقرير موسوم " العمل اللائق"، وكان هذا التقرير أحد أهم الصكوك الدولية التي ساهمت في بلورة العمل اللائق في القانون الدولي من خلال إدراجه في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وإنفاذها في التشريعات الوطنية، وإدراجه ضمن البنود الأساسية لعقد العمل[2].

وأشار التقرير أن الهدف الأساسي لمنظمة العمل الدولية حاليا هو أن كل امرأة و رجل بوسعهم الحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة. كما تقوم المنظمة بدور كمركز التنسيق للأهداف الإستراتيجية الأربعة التي اعتمدتها من خلال جدول أعمالها للعمل اللائق وهي كما يلي:

- تعزيز الحقوق في العمل
- التشغيل وخلق فرص العمل
  الحماية الاجتماعية
- الحوار الاجتماعي.

وهذه الأهداف هي التي تسترشد بها المنظمة في سياساتها وتحدد دورها الدولي في السنوات المقبلة[3]

في الواقع أن الهدف المتمثل في العمل اللائق كان جزءا من المهمة الأساسية لمنظمة العمل الدولية منذ تأسيسها في عام 1919 ، بحيث عكفت على تهيئة ظروف عمل تحترم فيه كرامة العمال وتحمي صحتهم وسلامتهم البدنية والعقلية ولا سيّما سلامة النساء والأطفال.

وجاءت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية بغايات أخرى تسعى المنظمة لتحقيقها مرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية، صون السلام في العالم،المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان

[1] المرجع السابق، ص6

[2] Bureau international du travail, Rapport du Directeur général à la 87e Conférence internationale du travail: Un travail décent (juin 1999), en ligne : OIT <http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc87/rep-i.htm>

[3] Rapport du Directeur général ,(juin 1999), ibid , p.7

الأساسية، لأن هناك ظروف عمل في بعض الدول تنطوي على ظلم وبؤس وحرمان الكثيرين مما يسبب سخطا من شأنه أن يهدد السلم والوئام العالميين . لذا بات من الضروري تحسين هذه الظروف، و أن عدم قيام أي دولة باعتماد نظام عمل إنساني حقيقي يشكل عقبة أمام جهود الدول الأخرى الراغبة في تحسين وضع العمال في بلدانهم[1].

بعد ذلك وفي عام 1944 تبنى المؤتمر الدولي للعمل إعلان فيلادلفيا الذي أصبح فيما بعد (عام 1946) جزءا من دستور منظمة العمل الدولية. وقد جَمع إعلان فيلادلفيا في مضمونه أربعة مبادئ، تمحوَرت حول: 1- العمل ليس بسلعةٍ 2- حرية التعبير والتجمّع شرط أساسي للنمـــو، 3- الفقر أينما وُجد يُشكّل خطرًا، و العمل المتواصل لكل دولة على محاربة الفقر. 4- مساهمة ممثلي العمال وأصحاب العمل على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات في نقاش حر وقرار ديموقراطي بغرض تحقيق رفاه الجميع.[2]

واصلت منظمة العمل الدولية جهودها في بلورة العمل اللائق في القانون الدولي وذلك باعتمادها بتاريخ 10 جوان 2008 إعلانا بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة[3] وجاء هذا الإعلان استجابة لنتائج مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005 الذي طالب من الدول بأن تكون العولمة منصفة، وتوفير العمل اللائق للجميع بما فيهم النساء والشباب، وجعله هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وكذا الاستراتيجيات الأمنية والوطنية[4] .

---

[1] Nicolas Valticos, «Droit international du travail», dans Guillaume Henri Camerlynck, dir., Droit dutravail, Paris, Dalloz, 1983; Sarah H. Cleveland, «Why International Labor Standards ?», dans Robert J.Flanagan et William B. Gould., dir., International Labor Standards: Globalization, Trade and Public Policy, Stanford, Stanford University Press, 2003 à la p. 129.

[2] Organisation internationale du travail, Constitution de l'Organisation internationale du travail, Doc. off.OIT, 26e sess., Annexe : Déclaration de Philadelphie, OIT Doc. (1944)

[3] إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة المعتمد من مؤتمر العمل الدولي في دورته 97، جنيف في 10 جوان 2008، منشور على الرابط :

https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/mission-and-objectives/WCMS_182776/lang--ar/index.htm

[4] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2005،، نتائج مؤتمر القمة العالمي 2005 وثيقة رقم: A/RES/60/1

إعلان منظمة العمل الدولية لعام 2008 هو الإعلان الثالث بعد إعلان فيلاديلفيا 1944 وإعلان عام1998 ليصبح الصك الثالث في بلورة العمل اللائق، وأضفى هذا الإعلان الطابع المؤسسي على جدول أعمال العمل اللائق من خلال منحه " قاعدة مؤسسية متينة" ، وفي هذا الصك الذي اعتمده المؤتمر بالإجماع تلتزم منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء بوضع العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولكي تفعل ذلك ينبغي أن تستند إلى الأهداف الإستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية ذات الأهمية المتساوية التي هي غير قابلة للتجزئة.

ويلاحظ على إعلان منظمة العمل الدولية لعام 2008 أنه وسع من قاعدة معايير العمل الدولية التي من المرجع أن تشكل في المستقبل جزءا من الحقوق الأساسية في إطار القانون الدولي الاجتماعي وترقى إلى قواعد النظام العام التي لا يجوز للدول الاتفاق على مخالفتها. و هذه التوسعة هي نتاج بلورة العمل اللائق في القانون الدولي المستمدة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادقت عليه جميع الدول واعترف صراحة بالطابع الأساسي للحق في العمل المادة 11، الحق في ظروف عمل عادلة ومرضية للنساء والأطفال، و إعلان منظمة العمل الدولية 1998 أقر بحقوق العمال كحقوق أساسية من بينها حرية تكوين الجمعيات ، الاعتراف الفعال بالحق في التفاوض الجماعي والقضاء على جميع أشكال العمل القسري أو الإلزامي وإلغاء عمل الأطفال بشكل فعال والقضاء على التمييز في التوظيف والمهنة.

وتشكل هذه الصكوك الدولية الركيزة المعيارية لتحقيق منظمة العمل الدولية الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها في إعلان 2008 لبلورة مفهوم العمل اللائق في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية وعقود العمل في المؤسسات وهي كما يلي[1]:

- **الهدف الأول** يتماشى مع الحق في العمل، وذلك بتعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسة واقتصادية مستدامة بحيث يمكن للأفراد أن يطوروا ويحدثوا القدرات والمهارات الضرورية التي يحتاجونها لتمكينهم من أن يكونوا مستخدمين على نحو منتج من اجل تحقيق تكاملهم الذاتي وتوفير الرفاه العام. وتكون جميع المنشآت العامة أو الخاصة مستدامة للتمكين من تحقيق النمو وتوليد

[1] إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة المعتمد من مؤتمر العمل الدولي في دورته 97، جنيف في 10 جوان 2008، المرجع السابق، ص 8.

المزيد من فرص وآفاق العمالة والدخل للجميع، ويمكن فيها للمجتمعات أن تحقق أهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة الجيدة والتقدم الاجتماعي.

- **الهدف الثاني** وضع وتعزيز تدابير للحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة - تكون مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية بما فيها توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع، بما في ذلك التدابير الرامية إلى توفير دخل أساسي لجميع من يحتاجون إلى هذه الحماية، وتكييف نطاقه وتغطيته لتلبية الاحتياجات الجديدة ومواجهة مواطن الشك التي تولّدها سرعة التغيرات التكنولوجية والمجتمعية والسكانية والاقتصادية، ظروف عمل صحية وآمنة، سياسات أجور ومكاسب وساعات عمل وغير ذلك من ظروف عمل تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى مثل هذه الحماية.

- **الهدف الثالث** تعزيز الحوار الاجتماعي بين الثلاثية – الحكومة، أرباب العمل، النقابات- باعتباره أنسب وسيلة من أجل تكييف تنفيذ الأهداف الإستراتيجية مع احتياجات وظروف كل بلد، ترجمة التنمية الاقتصادية إلى تقدم اجتماعي والتقدم الاجتماعي إلى تنمية اقتصادية، تسهيل بناء توافق الآراء حول السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، التي تؤثر في استراتيجيات وبرامج العمالة والعمل اللائق؛ إضفاء الفعالية على قانون ومؤسسات العمل، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتراف بعلاقة الاستخدام وتعزيز العلاقات الصناعية الجيدة وبناء نظم فعالة لتفتيش العمل؛

- الهدف الرابع احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي تكتسي أهمية خاصة، باعتبارها في آن معاً حقوقا أساسية وشروطاً تمكينية ضرورية لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية تحقيقا كاملا، مع الإشارة إلى أن الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية أساسيان بشكل خاص للتمكين من بلوغ الأهداف، الاستراتيجية الأربعة؛ و أن انتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لا يمكن أن يستشهد به أو أن يستخدم بشكل آخر كميزة نسبية مشروعة، وأن معايير العمل ينبغي ألاّ تستخدم لأغراض تجارية حمائية.

ويلاحظ على هذه الأهداف الاستراتيجية الأربعة أنها مترابطة فيما بينها والتقصير في تحقيق أحدهما سيعرقل تحقيق الأهداف الأخرى، لذا يجب على منظمة العمل الدولية تحمل المسؤولية الأساسية عن المساهمة من خلال سياساتها الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق إستراتيجية عالمية ومتكاملة من أجل تحقيق العمل اللائق، كما يجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها الدولية القائمة على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل و تعزيز التعاون فيما بينها.

2-2 بلورة التنمية المستدامة

ترجع الخطوات الأولى لبلورة مفهوم التنمية إلى النصف الثاني من القرن العشرين وهذا لارتباط هذا المفهوم بالبيئة التي كانت تشكل هذه الأخيرة هاجسا لدى المجتمع الدولي نتيجة الأضرار التي تعرضت لها بفعل النشاطات الإنسانية، واستدعته إلى التدخل من أجل حماية البيئة ووضع حد لهذه النشاطات المضرة بها.

يعد مؤتمر ستوكهولم المنعقد بالسويد في جوان 1972 تحت مظلة الأمم المتحدة أولى الصكوك الدولية التي حاولت تكريس مفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي، بحيث لم ينص صراحة على هذا المفهوم ولكن دل ضمنيا على أبعاده من خلال المبادئ التي أقرها الإعلان وهي 26 مبدأ ، وخطة عمل تتضمن 109 توصية، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة **PNUE** [1]

و مجمل ما أقره المؤتمر الذي جاء تحت عنوان:" البيئة الإنسانية" أن هناك روابط بين البيئة والتنمية على المستوى العالمي، وهما مفهومان متلازمان يسيران جنبا إلى جنب لتأمين مستوى لائق من العيش حاضرا ومستقبلا والارتقاء بقدرات المجتمع عن طريق الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية[2] ، وحماية البيئة البشرية من التلوث وباقي الأخطار التي تحيط بها، ويضع المؤتمر الدول أمام مسؤوليتها عن حدوث هذه الأضرار ، وإلزام الدول بإبرام معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف تستهدف حماية البيئة وتحقيق التنمية.

في شهر ماي 1982 عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤتمرا دوليا بنيروبي في دولة كينيا لتقييم أداء الدول بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر ستوكهولم في تنفيذ خطة العمل التي أقرها المؤتمر والوقوف على العقبات التي تواجه الجماعة الدولية في مجال البيئة والتنمية، وتبنى هذا المجلس توصية تطلب من الدول البذل المزيد من الجهود الدولية لمكافحة الفقر، التلوث، وتجنب النزاعات الدولية كونها من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى عرقلة التنمية والتدهور البيئي[1].

---

[1] Mario BETTATI, le Droit international de l'environnement ,ODILE JACOB,2012, Paris, France, p.16

[2] هشام بن عيسى بن عبد الله، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير ، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2017، عمان ، الأردن، ص.15

[1] Mario BETTATI, Op.Cit, p.17

بعد مرور عشرين سنة على مؤتمر ستوكهولم اجتمع رؤساء الدول بريو ديجانيرو في شهر جوان 1992 بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وسميت هذه القمة بـ" قمة الأرض"، وتوصلت القمة إلى 27 مبدأ و07 نتائج، وتأسيس لجنة التنمية المستدامة، وركز المؤتمر على أن محور التنمية المستدامة هو الانسان الذي يجب أن يعيش في حياة صحية لائقة وأن يكون منتج من خلال توفير له عمل لائق[2]، واستعمل هذا المؤتمر لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة صراحة، وهذا يدل على أن مؤتمر ريو هو السباق في تكريس المصطلح في القانون الدولي.

وإذا كان مؤتمر ريو دي جانيرو استعمل مصطلح التنمية المستدامة فإن مؤتمر جوهانسبورغ المنعقد في 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 والذي شاركت فيه الغالبية العظمي للدول، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كرس مفهوم التنمية المستدامة[3] وحدد أبعادها الثلاثة: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ورسم خطة عمل تتضمن مجموعة من النشاطات والتدابير التي يجب أن تقوم بها الدول والمنظمات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، وركز على أن حماية البيئة بعناصرها الماء، الهواء، الطاقة، الزراعة ومختلف المسائل البيولوجية هي الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية البشرية حاضرا ومستقبلا.

في نفس السياق وبمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لقمة الأرض لعام 1992 والذكرى العاشرة لقمة التنمية المستدامة بجوهانسبورغ 2002 انعقدت بريو ديجانيرو قمة ريو20+ من 20 إلى 22 جوان 2012 وساهمت هذه القمة في بلورة التنمية المستدامة في القانون الدولي من خلال إلزام الدول بالتعهد بتحقيق تنمية مستدامة لأجل اقتصاد أخضر والقضاء على الفقر، ووضع أطار مؤسساتي للتنمية المستدامة عبر أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وخاصة الجمعية العامة والمجلس الأقتصادي والاجتماعي وباقي المنظمات والوكالات المتخصصة ذات الصلة بالتنمية[1].

ومحصلة هذه المؤتمرات التي ساهمت في تكريس مفهوم التنمية المستدامة والنتائج التي توصلت إليها جمعها ونظمها قرار الجمعية العامة المؤرخ في 25 سبتمبر 2015 الموسوم بـ:" تحويل

[2] Mario BETTATI, Op.Cit, p.17

[3] عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعيات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 243.

[1] Mario BETTATI, Op.Cit, p.21

عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " [2]، وضع القرار برنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار، وتعزيز السلام العالمي في جو من الحرية، وأن من أولويات المجتمع الدولي هو القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة[3].

وحدد قرار الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة في 17 هدفا و 169 غاية[4]، والمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة المسيرة الإنمائية التي أعلن عنها منذ مؤتمر ستوكهولم وتحقيق ما لم يتحقق، وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع، تحقيق المساواة بين الجنسين وهي غايات وأهداف متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ويعد هذا القرار والخطة المرفقة به منعطف تاريخي في تحقيق التنمية المستدامة ولم يسبق له مثيل من حيث النطاق والأهمية، كما أنه حضي بقبول جميع الدول لأنه تضمن أهداف وغايات عالمية مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإعلانات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والتنمية تنطبق على جميع الدول متقدمة أو نامية، كما أن هذه الأهداف جاءت متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

ومن بين الأهداف التي تضمنها القرار الهدف الثامن المتعلق بتوفير العمل اللائق للجميع رجالا ونساء، وبهذا التحديد فإن قرار الجمعية العامة كشف عن طبيعة العلاقة بين العمل اللائق والتنمية المستدامة، فهما مفهومان مختلفان ولكنهما متكاملان، وهي العلاقة التي نتطرق لها في المحور الثاني من هذه الدراسة.

ثانيا: مظاهر التكامل بين العمل اللائق والتنمية المستدامة

إن طبيعة العلاقة بين العمل اللائق والتنمية المستدامة حسب قرار الجمعية العامة في الدورة 70 لسنة 2015 الذي رسم خطة تحقيق التنمية المستدامة خلال 15 سنة القادمة إلى غاية

[2] قرار الجمعية العامة المؤرخ في 25 سبتمبر 2015 وثيقة رقم: A/RES/70/1

[3] المصدر نفسه، ص 1.

[4] لمزيد من التفاصيل حول الأهداف 17 والغايات 169 أنظر : قرار الجمعية العامة المتعلق بتحويل عالمنا، المرجع السابق.

2030 هي تكاملية طردية، فالعمل اللائق وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فكلما توافرت شروط العمل اللائق كلما كان الاتجاه صائبا نحو تحقيق التنمية المستدامة هذا من جهة. ومن جهة أخرى أن التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق العمل اللائق، بحيث أن نجاح الدولة في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، هو ضمان لتوفير العمل اللائق، وللوقوف على هذه العلاقة نتطرق إلى تحديد مظاهر التكامل بين المفهومين في الحالتين:

1- العمل اللائق كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

أدرج قرار الجمعية العامة في الدورة 70 لسنة 2015 كما سبق الإشارة إليه العمل اللائق ضمن أهداف التنمية المستدامة وترتيبه في الهدف الثامن، وأن توفير العمل اللائق للرجال والنساء جميعا هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة لارتباطه بجميع الأهداف التي حددتها خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وصورة ذلك مثلا: أن العمل اللائق يهدف إلى القضاء على الفقر (الهدف الأول)، يقضي على الجوع ويوفر الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستديمة (الهدف الثاني)، يضمن تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار (الهدف الثالث)، يضمن التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم (الهدف الرابع)...

الثابت من خلال الصكوك الدولية التي بلورت المفهومين في القانون الدولي أن العمل اللائق بعناصره الأربعة: خلق فرص العمل، احترام الحقوق الأساسية للعمال، الضمان الاجتماعي والحوار الاجتماعي، وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، ولا نستطيع من الناحية القانونية بلورة اتفاقية دولية أو تشريع وطني ينظم التنمية المستدامة من دون أن يتضمن هذا النص بنود تنظم العمل اللائق.

إن هذه الروابط القانونية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة تشكل مظاهر للتكامل بين المفهومين ، وكشفت كل الصكوك الدولية ذات الصلة على هذا الراوبط و العلاقة الوثيقة بينهما في القانون الدولي.

كشف جدول أعمال القرن 21 كوثيقة مرفقة باعلان ري ودي جانيرو سنة 1992 على هذه الروابط في الفصل التاسع والعشرين، معتبرا أن العمال والنقابات العمالية عوامل حيوية في تسهيل تحقيق التنمية المستدامة لما لها من خبرة في معالجة التغيرات الصناعية، وما تعطيه من أولوية

لحماية بيئة العمل وما يتصل بذلك من بيئة طبيعية[1]، ويضيف الجدول أن العمل يهدف إلى التخفيف من الفقر، ويوفر بيئة صحية ونظيفة لذا اقترح على الدول بضرورة المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وسن التشريعات إنفاذا للاتفاقيات. كما اعتبر الجدول أن تشجيع الحرية النقابية يدعم التنمية المستدامة لأن هذا النقابات تعزز حقوق العامل وتوفر له بيئة ملائمة تؤله للزيادة في الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم[2].

و تجدر الإشارة إلى أن جدول الأعمال 21 المرفق بالتقرير لم يستعمل مصطلح " العمل اللائق" وإنما دل على محتواه وعناصره بطريقة ضمنية لأن منظمة العمل الدولية لم تعتمد المصطلح إلا في تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي عام 1999 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجدول سجل أول تقارب بين المفهومين العمل اللائق والتنمية المستدامة من طرف نص تبناه مؤتمر حكومي دولي بالرغم من أن تأثيره ضئيلا نسبيا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي (1992-2002) لأنه لم يضطلع على الصعيد الدولي سوى بالقليل من النصوص والمبادرات الدولية.

اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ 2002 إعلان جوهانسبورغ الوزاري بشأن التنمية المستدامة (خطة جوهانسبورغ) ، وكانت أكثر وضوحا باعتبارها القمة العالمية الثالثة للتنمية والبيئة، واهتمت الدول في هذا المؤتمر بكيفية تنفيذ التنمية المستدامة بشكل ملموس في سياساتها وفي الممارسة العملية على أراضيها، وكذلك الحاجة إلى إقامة شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة على الساحة الدولية والوطنية من أجل تحقيق أهداف قمة ري ودي جانيرو.

وعلى هذا فإن قمة جوهانسبورغ تعكس إرادة قوية من الدول المشاركة في إدراج " العمل اللائق" في التنمية المستدامة، وإن كان الإعلان والخطة المرفقة به لم تستعمل مصطلح "العمل

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، ري ودي جانيرو من 3 إلى 14 جوان 1992، المجلد الأول ، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1993 وثيقة رقم: A/CONF.151/26/REV.1.VOL1.I ص.420

[2] المرجع نفسه، ص421.

اللائق" و لكن أشارت إلى محتواه وعناصره واعتبرته وسيلة أساسية للقضاء على الفقر الذي هو شرط لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة[1].

و يلاحظ على خطة عمل مؤتمر جوهانسبورغ أنها ربطت بين القضاء على الفقر والعمل اللائق والتنمية المستدامة، حيث اعتبرت الفقر التحدي الأكبر الذي يواجه العالم ، وأن هذا الفقر يتم القضاء عليه من خلال توفير مناصب العمل، تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها في صناعة القرار، مراعاة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل ومتبعته المعتمد من قبل مؤتمر العمل الدولي لسنة 1998[2]. وبالتالي فإن القضاء على الفقر والعمل اللائق شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة.

إن خطة جوهانسبورغ تؤكد أهمية مكافحة الفقر كشرط أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة ولم يشك المجتمع الدولي في أن العمل اللائق هو الوسائل المفضلة لتحقيق هدف التنمية المستدامة و ذلك باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال على النحو الذي حددته منظمة العمل الدولية في الاتفاقية رقم 182 ووضع تنفيذ استراتيجيات للقضاء على أشكال عمل الأطفال التي تتعارض مع المعايير المقبولة دوليا. تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية إذا طلبت ذلك في مكافحة عمل الأطفال وأسبابه الجذرية باستخدام جملة وسائل منها السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على حالة الفقر مع التشديد على أنه لا ينبغي الاحتجاج بمعايير العمل لأغراض حمائية.

إن مؤتمري قمة ريو وجوهانسبورغ ليس المؤتمرين الحكوميين الدوليين الذين تناولا التقارب بين المفهومين، وإنما هناك الاعلان الوزاري المعتمد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورته لعام 2006 الذي أكد على الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع بما في ذلك الحماية الاجتماعية

[1] Sommet Mondial sur le développement durable, Déclaration ministérielle de Johannesburg sur le développementdurable, Doc. NU A/CONF.199/L.6/Rev.2 (2002)

[2] Plan de Johannesburg sur le développementdurable, section 2 para7,p.15

والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي، وهي عناصر أساسية للتنمية المستدامة في جميع البلدان[1].

ومن بين الصكوك الدولية التي حددت مظاهر التكامل الميثاق العالمي للأمم المتحدة 1999 الذي ألزم الشركات بالالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك الحقوق الأربع الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية لعام[2] ، وتقرير مؤتمر العمل الدولي في الدورة 96 خلال شهر جوان 2007 الذي جعل " العمل اللائق" من المسائل الجوهرية التي يجب على منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتعزيزه لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير بيئة ملائمة، واقترح التقرير على منظمة العمل الدولية إدراج في تنفيذ جدول أعمالها الخاص بالعمل اللائق إدماج مفهوم التنمية المستدامة، كما يجب على منظمة العمل الدولية أن تجعل التنمية المستدامة هي التنمية النموذج الذي يهدف إليه برنامج العمل اللائق[3] ، وأخيرا دع التقرير منظمة العمل الدولية إلى تعزيز العمل اللائق و تحقيق التنمية المستدامة.

وطالب التقرير من الدول لتحقيق هذا التقارب بين العمل اللائق والتنمية المستدامة إقامة شراكات وثيقة بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز العمل اللائق في الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص نظر للدور الرئيسي الذي يقوم به هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة، وأن هذا التقرير يعكس رغبة منظمة العمل الدولية في جعل التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق العمل المحترم.

وإذا كانت الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي هي أول ملحوظة من جانب منظمة العمل الدولية لتأكيد الحاجة إلى دمج العمل اللائق كنتيجة طبيعية لتحقيق التنمية المستدامة بيد أن الأدلة تشير

---

[1] ECOSOC, Déclaration ministérielle sur la création d'un environnement favorable au plein-emploi et à un travail décent, ECOSOC/6212, 5 juillet 2006, en ligne : Conseil économique et social <http://www.un.org/News/fr-press/docs/2006/ECOSOC6212.doc.htm>.

[2] Pacte mondial des Nations Unies, en ligne : ww.unglobalcompact.org/Lang/fr

[3] Organisation internationale du travail, Introduction du Directeur général à la Conférence internationale du Travail. Le travail décent au service du développement durable, CIT 96-2007/Rapport I (A), Genève, juin 2007, en ligne : OIT http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc96/pdf/rep-i-a.pdf> [Rapport CIT 96-2007].

إلى أن التقارب بين المفهومين كان تم إنشاؤه من قبل المنظمة قبل عام 2007 ، من خلال إعلان عام 1998 الذي درج الحقوق الأساسية الأربع للعمل اللائق وألزم بها الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، كما فرض على هذه الأخيرة تعبئة جميع وسائلها في تحسين ظروف العمل، التعاون التقني والبحوث في مجالات الاختصاص، التدريب المهني، وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحماية البيئة.

ومن بين الصكوك الدولية التي حددت مظاهر التكامل بين المفهومين إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل العولمة العادلة لعام 2008 ، وأول ما تطرق له الإعلان أن هناك توافق للآراء في المجتمع الدولي بأن العمل اللائق يشكل وسيلة فعالة لمواجهة تحديات العولمة، وأن قيم الحرية ، كرامة الناس ، العدالة الاجتماعية وعدم التمييز هي قيم أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والفعالية .

إن الأهداف الأربعة الإستراتيجية للعمل اللائق التي جاءت بها منظمة العمل الدولية لها ارتباط مباشر و غير مباشر بتحقيق التنمية المستدامة، نذكر منها : أن الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بالحق في العمل يتماشى مع مضمون التنمية المستدامة التي من أهدافها الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة، كما أن العمل ضروري لأنه يسمح للأفراد كسب العيش في الكرامة وتحقيق الذات والتكامل الاجتماعي والمساعدة في تحديد هوية الشخص، وهو أداة لا غنى عنها في تحقيق التنمية الاجتماعية، والعمل غالبا ما يكون الخطوة الأولى التي يمكن أن يقوم بها الفرد من أجل الإفلات من الفقر كآفة عالمية يسعى المجتمع الدولي القضاء عليها عن طريق آليات التنمية المستدامة[1].

أما باقي الأهداف الإستراتيجية فإن تحقيقها هو تحقيق للتنمية المستدامة فتحسين ظروف العمل وحماية الحقوق الأساسية الواردة في إعلان عام 1998، و القضاء الفعلي على عمل الأطفال وجميع أشكال العمل القسري أو الإلزامي والتمييز في العمل والمهنة. تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة المحددة في قرار الجمعية العامة لعام 2015 المتعلق بخطة التنمية المستدامة 2030 كضمان التعليم للأطفال، تحقيق المساواة، تعزيز النمو الاقتصادي، عدم التمييز في مجال العمل على أساس العرق، اللون، الجنس، الدين، الرأي السياسي، الأصل القومي أو الإعاقة... الخ.

[1] Pierre Verge et Dominic Roux, «Fermer l'entreprise : un 'droit' absolu?», Développements récents en droit du travail (2006), Barreau du Québec, Cowansville, ÉditionsYvon Blais, 2006 , p. 229.

وأخيرا حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي هي من الأهداف الإستراتيجية الأربعة، وهذا الحق معترف به القانون الدولي وله ثلاث وظائف أساسية: تعزيز كرامة الإنسان، حرية استقلال العمال، إتاحة الفرصة لممارسة التأثير الفعال على اعتماد القواعد الحاكمة لبيئة العمل الخاصة بهم، كما أن هذا الحق يحقق شكلا من أشكال الديمقراطية وضمان سيادة القانون في العمل.

هذا التفاوض تقوم به النقابات العمالية مع أرباب العمل والحكومة، وتتحمل النقابات المسؤولية الكاملة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأربعة وبالنتيجة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الإطار المعيشي للعامل، تعزيز قدرته الشرائية، الحد من الفقر، ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار.

2- التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق العمل اللائق

إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها لعام 2015 في الدورة 70 المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 جعلت من العمل اللائق وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال أهدافه الإستراتيجية التي كلها تصب في تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث فإن هذه الأخيرة هي وسيلة كذلك لضمان العمل اللائق وهذا يعزز الطبيعة التكاملية بين المفهومين.

ومظهر تكامل بين التنمية المستدامة تجاه العمل اللائق يتحدد أساس في البعد البيئي الذي يصب في إحداث أثار إيجابية على ظروف العمل، فالجهود الرامية إلى الحد من التدهور البيئي أثناء النشاط الصناعي، وحماية الزراعة والتعدين وغيرها من الأنشطة الهدف منه هو حماية أماكن العمل وهذا جزء من هدف العمل اللائق الذي يسعى إلى سلامة وصحة العمل[1].

وقد تم تحديد هذا الصلة بوضوح في خطة جوهانسبورغ التي تركز على قطاع التعدين وتشجع الدول على دعم الجهود الرامية إلى توفير بيئية ملائمة وصحية في أماكن العمل. وتجدر الإشارة إلى أن البعض يعتبر أن تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة قد يؤدي إلى توليد آثار سلبية على سوق العمل، ويشجع على القضاء على أساليب الإنتاج أو الاستهلاك، وهذا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن هذا من الممكن أن يخلف تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي.

[1] Plan de Johannesburg, supra note 25 à l'art. 46a.

ومن مظاهر أثر التنمية المستدامة عل العمل اللائق هو الوظائف الخضراء. فالتحول إلى اقتصاد مستدام بيئياً أدى إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دوراً حيوياً في خضرنة المنشآت و الاقتصادات، ويكتسي تحديد الوظائف الخضراء وقياسها أهمية أساسية في فهم الترابط بين الاستدامة البيئية وأسواق العمل[1].

و بالإضافة إلى ذلك فإن مبادرات التنمية المستدامة في البلدان النامية هي مبادرات وكثيرا ما تصاحبه مشاريع لإدخال مصادر الطاقة المتجددة ولا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية في المناطق النائية، حث النشاط الاقتصادي يكاد يكون فعليا موجود ويمكن أن يسهم في استغلال هذه الأشكال من الطاقة في خلق الأنشطة الاقتصادية الجديدة في هذه المجالات وهذا سوف يتولد في نهاية المطاف من فرص العمل المربحة التي لم بكن من الممكن تصورها من قبل في جزء من السكان المحرومون بسبب عدم وجود صلة بالشبكة في هذه المنطقة.

فضلا عن ذلك فإن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الحكومات والمجتمع المدني تؤكد على وجود تفاعل بين التنمية المستدامة والعمل اللائق، وهذا هو الحال بصفة خاصة في محفل منظمة العمل الدولية المعني بالعمل اللائق من أجل العولمة الذي عقد في لشبونة في نوفمبر 2007 ، وخلال الاجتماع الذي جمع بين ممثلي الحكومات ومنظمة العمل الدولية والمنظمات النقابية والعمال، كرر رئيس منظمة العمل الدولية تأكيد الحاجة إلى ربط جداول أعمال التنمية المستدامة بجميع أبعادها بغية تشكيل العولمة عادلة[2].

في نفس السياق نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية تقرير حول العمل والبيئة سنة 2007 يظهر الجهود الدولية الحالية للتكامل بين العمل اللائق وحماية البيئة والقضاء على الفقر في السياسة ومبادرة العمل والبيئة التي أطلقها مؤخرا للاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز

[1] التقرير الخامس حول التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي الدورة 102 عام 2013، جنيف، ص 22.

[2] OIT, «Le Forum de l'OIT débat du travail décent au service d'une mondialisation équitable», communiqué de presse BIT/07/54 (1 novembre 2007), en ligne : OIT <http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Press_releases/lang--fr/WCMS_086255/index.htm>.

مشاركة العمال والمنظمات النقابية في التنمية، وتهدف المبادرة إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في صناعة القرار في مجال البيئة والتنمية[1].

إن هذه الواجهة البيئية للتنمية المستدامة و العمل اللائق تتخذ في بعض الأحيان هيئة التعاون والتبادلات بين النقابات العمالية والهيئات البيئية عالمية، وأدى ذلك إلى إنشاء مركز نقابي معلوماتي عن الملوثات العضوية الثابتة على هامش المؤتمر الثالث الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة ، ويهدف هذا الموقع الذي أطلقته المنظمة غير الحكومية : الاستدامة" إلى تمكين العمال والمنظمات النقابية من تحديد هذه المواد الكيميائية في أماكن عملهم والقضاء عليها[2]. وبالإضافة إلى ذلك فإن مشاركة النقابات العمالية في اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ ويتلخص هدفهم في سد فجوة قضايا العمل وتغيير المناخ.

إن القرار النهائي في استفادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من مبادرة العمال من أجل التراث المستدام وهي القيمة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2006 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومؤسسة العمل الدولية للتنمية المستدامة والميثاق العالمي للأمم المتحدة[3] يعبر بوضوح عن وجود روابط مادية بين التنمية المستدامة والعمل اللائق واتفق الممثلون الذين حضروا الاجتماع على اعتماد عدة أهداف مشتركة أولها تعزيز الصلة بين القضاء على الفقر وحماية البيئة والعمل اللائق ، ويدعو القرار أيضا إلى تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والوزارات الوطنية التابعة للبيئة والعمل والتنمية الاجتماعية والصحة بغية تحقيق ذلك الاتساق العالي بين صكوك القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهذا التعاون الجديد بين المنظمات الحكومية وكيانات الدولة سيجعل من الممكن تحقيق ذلك التفاعل بين التنمية المستدامة والعمل اللائق.

---

[1] PNUE, «About Labour and the Environment», en ligne : UNEP <http://www.unep.org/labour_environment/about/index.asp>.

[2] Fondation internationale du travail pour le développement durable Sustainlabour), «Trade Union participationat COP3 - May 2007», en ligne : Sustainlabour <http://www.sustainlabour.org/pops/index.php?option=com_content&task=view&id=239&Itemid=103>

[3] PNUE 2007, supra note 112 à l'Annexe 1 : Final Resolution of the Trade Union Assembly on Labour and the Environment, art. 1a

الخاتمة:

كشفت لنا الصكوك الدولية ذات الصلة بالعمل اللائق والتنمية المستدامة أن المفهومين مختلفين في المعنى والمبنى ولكنهما متلازمين يكملان بعضهما البعض وتتم معالجتهما قانونيا ووظيفيا في آن واحد، بحيث لا يمكن تصور تحقيق التنمية المستدامة دون توفير العمل اللائق للجميع لأن هذا الأخير هو وسيلة لتحقيق الأهداف 17 المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة لسنة 2015 وخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وفي المقابل لا يمكن توفير العمل اللائق دون تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي وحماية البيئة- لأن هذه الأخيرة هي وسيلة لتحقيق الأهداف الأربعة الإستراتيجية للعمل اللائق المنصوص عليها في تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 1999.

إلا أن الصكوك الدولية بالرغم من أهميتها في كشف طبيعة العلاقة بين المفهومين إلا أن ليست ملزمة للدول الأعضاء ووضعت قواعد ومبادئ تتضمن الروابط القانونية بين المفهومين لا ترقي لقواعد ملزمة تعبر فقط على الأخلاق والضمير العالمي للمجتمع الدولي ماعدا بعض القواعد التي تم بلورتها في اتفاقيات دولية. وهذا أحد الجوانب الإشكالية التي يطرحها الموضوع، بالإضافة إلى ذلك أن التدهور البيئي والتغيرات المناخية أثرت على المفهومين وعرقلت تحقيقهما لأن البيئة ليست مرتبطة بدولة معينة بذاتها وإنما هي مسألة مشتركة بين الإنسانية جمعاء.

وإذا كانت هذه هي بعض النتائج المتوصل إليها من البحث فإن هناك مجموعة من الاقتراحات نقدمها لحلحة بعض الجوانب الإشكالية التي يطرحها التكامل بين المفهومين وهي كما يلي:

- إضفاء الصفة الإلزامية للقواعد والمبادئ الجوهرية التي جاءت بها صكوك منظمة العمل الدولية التي كشفت عن مظاهر التكامل بين المفهومين وذلك بإدراجها في صلب الاتفاقيات الدولية ثم إنفاذها في التشريعات الوطنية أو الإعداد لاتفاقية دولية متعددة الأطراف تحت إشراف منظمة العمل الدولية تخص التنمية المستدامة والعمل اللائق.

- إلزام المؤسسات والشركات الوطنية أو المتعددة الجنسيات بإبرام اتفاقيات مشتركة بشأن الحقوق الأساسية والحوار الاجتماعي والتنمية المستدامة وإدراج المبادئ والقواعد المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة في الاتفاقية كالمساواة في المعاملة، تكافؤ الفرص، التدريب، الصحة والأمن، استقرار الوظيفة واستدامتها و المسؤولية البيئية لمساندة أداء مستدام.

- يجب تحقيق الاستدامة البيئية، واستحداث تغييرات عميقة وبعيدة المدى في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وقد باتت تخلّف بالفعل آثاراً كبيرة في أماكن العمل والمنشآت وفي أسواق العمل والمجتمعات المحلية، ومن الواضح أن البيئة تشكل مسألة اجتماعية ومسألة عمل، ولا يستطيع العمل اللائق تأدية دوره كقوة تدفع التنمية المستدامة إلا إذا أُقر بهذا الرابط مع البيئة وأصبح عنصراً يؤخذ في الحسبان في السياسات والممارسات.

- وضع سياسات وأعمال قائمة على مفهوم تنمية مستدامة ذات ركائز ثلاث منفصلة، وسيتمثل التحدي في المستقبل في الإقرار بالروابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستناد إليها، بحيث أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية من دون مشاركة الجهات الفاعلة في عالم العمل مشاركة نشطة. وفي المقابل، حيثما يكون هناك إقرار بالروابط يمكن للأبعاد الاجتماعية والبيئة أن تصبح مساندة لبعضها البعض، وحتى أنه من الممكن تحويل التحديات كالحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ إلى فرص سانحة.

- الربط بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات البيئية مع الاستثمارات في القوة العاملة الماهرة والفرص في المنشآت من شأنه خلق ديناميكية قوية للتنمية المستدامة. ومن شأن سياسات الإسكان الاجتماعية التي تحفز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحضير قطاع البناء أو تعزيز الطاقة المتجددة بالتدريب على المهارات وتشجيع روح تنظيم المشاريع للنساء والشباب أن تعزز الإدماج الاجتماعي وتخلق الفرص وتتفادى في الوقت نفسه التأثير غير محمود العواقب على البيئة.

- التحدي الأكبر أمام الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في التأثير على عملية التغير الهيكلي نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة لخلق فرص عمل جيدة على نطاق واسع وزيادة الحماية الاجتماعية المناسبة والنهوض بالإدماج الاجتماعي وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية - لأجيال اليوم والغد على حد سواء.

-استحداث الوظائف الخضراء في كافة القطاعات باعتبارها ضامنة لتوفير العمل اللائق للجميع وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

1- الكتب:

- عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعيات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005.
- Geneviève Parent, Production et consommation durables : de la gouvernance au consommateur-citoyen, Cowansville, Éditions Yvon Blais ,Cnada, 2008
- Nicolas Valticos, «Droit international du travail», dans Guillaume Henri Camerlynck, dir., Droit du travail, Paris, Dalloz, 1983.
- Mario BETTATI, le Droit international de l'environnement ,ODILE JACOB, Paris, France, 2012.

2-المقالات

- سعاد شليغم، العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر جويلية 2017.

- ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009.

3- الأطروحات والمذكرات

- هشام بن عيسى بن عبد الله، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجيستير ، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2017، عمان ، الأردن.

4-الوثائق الرسمية للأمم المتحدة

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 المتضمن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المؤرخ في 25 سبتمبر 2015 وثيقة رقم: A/Res/70/1، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتائج مؤتمر القمة العالمي 2005، الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2005،وثيقة رقم: A/RES/60/1، منشورات الأمم المتحدة، نييويورك، 2005.

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن 6-12 مارس 1995، منشورات الأمم المتحدة 1996.

- تقرير لجنة التنمية الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي عن دورتها 38 بنيويورك 8-18 فبراير و 14-و17 مارس وثيقة رقم: E/CN.5/2000/7 و E/2000/26 .

- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته المعتمد من مؤتمر العمل الدولي في دورته 86، جنيف في 18 جوان 1998، منشور على الرابط:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public.
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة المعتمد من مؤتمر العمل الدولي في دورته 97، جنيف في 10 جوان 2008، منشور على الرابط :
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/mission-and-bjectives/WCMS_182776/lang--ar/index.htm
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، ري ودي جانيرو من 3 إلى 14 جوان 1992، المجلد الأول ، وثيقة رقم: A/CONF.151/26/REV.1.VOL1.I ،منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1993 .
- التقرير الخامس حول التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي الدورة 102 عام 2013.

- Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement: Notre avenir à tous, Doc. off. AG NU, 42 e sess., supp. nº 25, Doc. NU A/42/25 (1987) .
- Déclaration ministérielle de Singapour, Organisation mondiale du commerce, Adoptée le 13 décembre 1996, Doc. off. OMC, 1996, OMC Doc. WT/MIN(96)/DEC/W au para. 4, en ligne : www.wto. org/french/thewto_f/minist_f/min96_f/wtodec_f.htm
- Bureau international du travail, Rapport du Directeur général à la 87e Conférence internationale du travail: Un travail décent (juin 1999), en ligne : OIT <http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc87/rep-i.htm>
- -Organisation internationale du travail, Constitution de l'Organisation internationale du travail, Doc. off.OIT, 26e sess., Annexe : Déclaration de Philadelphie, OIT Doc. (1944)
- Sommet Mondial sur le développement durable, Déclaration ministérielle de Johannesburg sur le développementdurable, Doc. NU A/CONF.199/L.6/Rev.2 (2002)
- -Plan de Johannesburg sur le développementdurable, section 2 para7.

- ECOSOC, Déclaration ministérielle sur la création d'un environnement favorable au plein-emploi et à un travail décent, ECOSOC/6212, 5 juillet 2006, en ligne : Conseil économique et social <http://www.un.org/News/fr-press/docs/2006/ECOSOC6212.doc.htm>.
- Pacte mondial des Nations Unies, en ligne : ww.unglobalcompact.org/Lang/fr
- −Organisation internationale du travail, Introduction du Directeur général à la Conférence internationale du Travail. Le travail décent au service du développement durable, CIT 96-2007/Rapport I (A), Genève, juin 2007, en ligne : OIT http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc96/pdf/rep-i-a.pdf>
- [Rapport CIT 96-2007].
- OIT, «Le Forum de l'OIT débat du travail décent au service d'une mondialisation équitable», communiqué de presse BIT/07/54 (1 novembre 2007), en ligne : OIT <http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Press_releases/lang--fr/WCMS_086255/index.htm>.
- PNUE, «About Labour and the Environment», en ligne : UNEP <http://www.unep.org/labour_environment/about/index.asp>.
- [2] Fondation internationale du travail pour le développement durable Sustainlabour), «Trade Union participationat COP3 - May 2007», en ligne : Sustainlabour <http://www.sustainlabour.org/pops/index.php?option=com_content&task=view&id=239&Itemid=103>
- PNUE 2007, supra note 112 à l'Annexe 1 : Final Resolution of the Trade Union Assembly on Labour and the Environment, art. 1a.